

السياق وبيان دلالة الجمل في كتب التفسير

د. طاهر براهيم
جامعة غرداية

شغل السياق حيزا واسعا في البحث الدلالي المعاصر ، واستحوذ على اهتمام بالغ من الدارسين ، لأنه يمثل نظرية دلالية مميزة تتحكم في الدلالة وتستنتق المعاني المرادة من النصوص ، كما يعدّ السياق أداة معرفية توفر فيها قدر كبير من العلمية والموضوعية والأهلية لدراسة النصوص . لاسيما النصوص ذات الكثافة الدلالية .

إلا أننا وجدنا في تراثنا العربي الإسلامي الاهتمام نفسه على مستوى الممارسة الدلالية خاصة عند علماء التفسير ، فقد شكل السياق عندهم دعامة أساسية على مستوى التأصيل والتدليل والترجيح ، ووسيلة فعالة يهرع إليها عندما تشتبك المعاني وتتداخل الدلالات ، إذ نجدهم قد وقفوا وقفات مهمة عند القرائن الحالية والمقالية في بيان المعاني المقصودة . وسنحاول في دراستنا هذه رصد عناية المفسرين بالسياق في بيان دلالة الجمل ، ممهدين لذلك بعرض مفهوم السياق والإجمال على النحو الآتي :

مفهوم السياق والإجمال :

أولا : مفهوم السياق :

- السياق لغة : ورد لفظ السياق في المعاجم العربية على عدة معان أهمها : التتابع ¹ ، والمهر ² ، والنزع ³ ، ومؤخر الشيء ⁴ .

- السياق اصطلاحا : اختلفت آراء الباحثين في تحديد مفهوم السياق باختلاف الاعتبارات المتوخاة في حده فالذي اقتصر على الشق اللغوي عرفه بقوله "مجموع الوحدات اللغوية التي تحيط بعنصر معين داخل سلسلة الخطاب والمؤثرة فيه" ⁵ ، والذي جعل النص عنصرا أساسيا في الحدّ قال : " هو فهم النص بمراعاة ما قبله وما بعده " ⁶ . وهناك من أضاف القرينة والقصدية في الحد فقال : " قرينة توضح المراد لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقة " ⁷ ، وقال آخر "الكلام المتتابع إثره على إثر بعض المقصود للمتكلم ، والذي يلزم من فهمه فهم شيء آخر" ⁸ ، وجعله أحد الباحثين الغرض نفسه فقال : "هو الغرض الذي تتابع الكلام لأجله ، مدلولاً عليه بلفظ المتكلم" ⁹ ، واقتصر تمام حسان على أهم خاصية في السياق هي التوالي فقال " المقصود بالسياق التوالي ، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين أولاهما توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك والسياق من هذه الزاوية يسمّى سياق النص ، والثانية توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي ، وكانت ذات علاقة بالاتصال ، ومن هذه الناحية يسمّى السياق بسياق الموقف " ¹⁰ . والجامع لتلك الحدود بعد دفع عيوبها المنطقية هو قولنا : السياق هو مجموع القرائن السابقة واللاحقة والمصاحبة الدالة على قصد المتكلم من كلامه ¹¹ .

ثانيا : مفهوم الإجمال :

- الإجمال لغة : الجمل من مادة جمل وهو التجمع فتقول "أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ، وهذه جُمْلَةُ الشَّيْءِ . وَأَجْمَلْتُهُ حَصَلْتُهُ" ¹² . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ لَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً ﴾ [الفرقان : ٣٢] .

- الإجمال اصطلاحا : عرّف الشوكاني الإجمال بقوله : " هو ما دلّ دلالة لا يتعيّن المراد بها إلاّ بتعّين ، سواء كان عدم التعيين بوضع اللغة ، أو بعرف الشرع ، أو بالاستعمال " ¹³ . فهو يحتاج إلى غيره لتعّين دلالته . وقريب من التعريف

المذكور قول الآمدي : " المحمل هو ما له دلالة على أحد أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه " ¹⁴ . ولكنه قد يتعين بالسياق الوارد فيه نحو لفظ اللّي من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (78) ﴾ [آل عمران : ٧٨] . فلفظ اللّي محمل لاحتماله وتردده بين عدّة احتمالات ، إلا أنه مبين بقوله : ﴿ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ، وقوله : وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

على أنّ ثمة أسبابا متعدّدة لوقوع المحمل ، عددها بعض الأصوليين كالسبكي في الإيهام والشرازي في اللمع ، وقبل عرضها مع بيان أثر السياق عليها يجدر التنبيه على قاعدة ذكرها الرازي في تفسيره وهي : أنّ وقوع البيان في نفس السياق أرجح من غيره . فمتى كان البيان في نفس السياق كان الأخذ به أولى ؛ لأنّ تأخير البيان عن وقت الخطاب ، وإن كان جائزاً إلا أنّ الأرجح أن لا يتأخر ¹⁵ .

موارد الإجمال وأثر السياق على دلالاته :

تعرض بعض الأصوليين في مبحث المحمل من مباحث الدلالات الحفّية إلى بيان موارد الإجمال ، وكان تقسيمهم متمخضاً عن مفهوم المحمل لدى كلّ منهم ومحصّلها أنّ موارد الإجمال كثيرة ومتعدّدة ، بعضها مرتبط باللفظ والآخر بالتركيب ، لكننا سنحاول اجتراء ما يحصل المقصود ، ويجلّي فكرة أثر السياق على النحو المقنع ، راصداً ما يسمع به المقام من شواهد في كتب التفسير .

- إجمال بسبب المشترك :

قال السيوطي " حدّ أهل الأصول الاشتراك بأنّه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين " ¹⁶ ، وقيل إنّ " ما وُضع للدلالة على معانٍ أو أشياء بمراتٍ متعدّدة ككلمة (عين) " ¹⁷ ، واختلف علماء اللغة والأصول في مسألة وقوع المشترك اللفظي أو عدم وقوعه ، إلّا أنّ أكثر العلماء يرون جواز وقوعه في العربية وفي القرآن معاً ، حتى أنّ الباقلاني نقل الإجماع على هذا ونفى الخلاف في المسألة ¹⁸ ، وأكثر علماء اللغة يرون مثل ذلك ¹⁹ .

ومن شواهد الإجمال بسبب الاشتراك لفظ (الصاعقة) ، فهو متردّد عند المفسرين بين الموت والإغماء في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ (143) ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، والقولان هما ²⁰ :

- القول الأول : هي الموت ، وهو مأثور عن الحسن وقتادة ، مستدلّين بقوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الزمر : ٦٨] وهذا المعنى مردود بدلالة السياق : لقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاكُمْ الصَّاعِقَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ (55) ﴾ [البقرة] ، فلفظ تنظرون في السياق يمنع حمل دلالة الصاعقة على الموت . وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، فقد أثبت الصاعقة في حق موسى عليه السلام ، وهو لم يكن ميتاً ؛ لأنّه جاء بعدها ﴿ أَفَاقَ ﴾ ، والإفاقة لا تكون عن الموت .

- القول الثاني : هي الإغماء والغشي ، وهو مروى عن ابن عباس ²¹ وهو مؤيد بالسياق كما مرّ ، لأنّ الإغماء مناسب للإفاقة . وقد يكون سبباً للموت لا الموت نفسه ، فيتناسب حينئذ مع الآية الأخرى .

ومن شواهد المحمل بسبب الاشتراك أيضاً لفظ السريّ في قوله تعالى : ﴿ فَتَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا (24) ﴾ [مريم : ٢٤] ، فهو متردّد بين السيّد الشريف ، والنهر الصغير ²² .

وسبيل دفع هذا الإجمال الناجم عن ذلك الاشتراك هو النظر في السياق ، ففيه قريتان لفظيتان تدلان على أن الكلام فيه أمر لمريم عليها السلام بالأكل والشرب وإعلام لها بما أعطيت من رطب جني وماء عذب ، وهما قوله تعالى : ﴿ وَهَزَيَ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا غَنِيًّا ﴾ (25) [مريم] . وقوله تعالى : ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [مريم : ٢٦] . ليرجح احتمال إرادة الجدول الصغير²³ . قال ابن عاشور : وجلة (فكلّي) وما بعدها فذلك للجمال التي قبلها من قوله (قد جعل ربك تحتك سرياً ، (أي فأنت في بحوحة عيش . وقرة العين : كناية عن السرور بطريق المضادة ، لقولهم : سَخِنْتَ عينه إذا كثر بكاؤه ، فالكناية بضد ذلك عن السرور كناية بأربع مراتب . وتقدم في قوله تعالى : (وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولك) (القصص : 9) . وقرة العين تشمل هناء العيش وتشمل الأُنس بالطفل المولود . وفي كونه قرة عين كناية عن ضمان سلامته ونباهة شأنه²⁴ .

— إجمال بسبب التضاد :

الأضداد هي الألفاظ التي تأتي للمعنى وضده ، وهو بهذا نوع خاص من أنواع المشترك اللفظي²⁵ لاشتماله على معنيين ، كلفظ الظن ، فهو يأتي بمعنى الشك ويأتي بمعنى اليقين نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ (53) [الكهف] ، أي فعلموا وتيقنوا²⁶ ، والحامل لدلالته على اليقين دون الشك هو السياق ؛ لما ورد في الآية نفسها ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ (53) . ومثاله أيضا لفظ تفكّهون من قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (65) إِنَّا لَمُعْرِضُونَ (66) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (67) [الواقعة] .

يقول ابن عاشور : " وفعل (تَفَكَّهُونَ) من الأضداد تقول العرب : تفكّمت ؛ أي تنعمت ، وتفكّمت ؛ أي حزنت . ذلك أن فعل (تَفَكَّهُونَ) من مادة فكّه والمشهور أن هذه المادة تدلّ على المسرة والفرح ، ولكن السياق سياق ضدّ المسرة ، وبيانه بقوله : ﴿ إِنَّا لَمُعْرِضُونَ ﴾ (66) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (67) [الواقعة] يؤيد ذلك"²⁷ . ومثاله أيضا لفظ (عسّس) في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَّسَ ﴾ (17) [التكوير] فقد اختلف المفسرون على قولين :

— القول الأول : عسّس بمعنى أدبر ، وهو ما عليه أكثر السلف²⁸ ، بل نقل الفراء إجماع المفسرين عليه²⁹ .

— القول الثاني : عسّس بمعنى أقبل ، نقله الطبري عن بعض السلف³⁰ .

ثم قال الطبري : "وأولى التأويلين في ذلك بالصواب عندي قول من قال معنى ذلك: إذا أدبر ، وذلك لقوله : ﴿ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ (18) [التكوير] ، فدلّ بذلك على أن القسم بالليل مُدْبِرًا ، وبالتّهار مُقْبِلًا"³¹ .

— إجمال بسبب التواطؤ :

التواطؤ هو "كون اللفظ موضوعا لأمر عامّ مشترك بين الأفراد على السوية"³² كلفظ الإنسان ، فهو لفظ يشترك في التسمية به زيد وعمر ، والذكر والأنثى ، فيشارك الأفراد في هذا المسمى اشتراكاً متساوياً لا مزية لأحدهم على الآخر . ومثّل له الزركشي " بدلالة لفظ الحيوان على ما تحته من الأنواع"³³ .

وهو بهذا لفظاً مجملٌ يحتاجُ في بيانه إلى غيره ، إلّا أنّه يرد في القرآن ويُراد به الجنس ، كما يرد ويُراد به أحد أفرادهِ ، والسياق محدّد لقصد العموم فيه أو الخصوص . ومثاله لفظ الإنسان في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمٍ مَسْنُونٍ ﴾ (26) [الحجر] ، والإنسان هنا يُراد به آدم عليه السلام ؛ لأنّه أصل هذا النوع³⁴ ، وهذا التخصيص

مؤيد بالسياق لقوله تعالى بعدها : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ (28) [الحجر] .

وأما الإنسان في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ (66) [مريم] ، فهو الإنسان الكافر ؛ لإنكاره البعث بعد الموت. وهو بهذا استحق العذاب الوارد في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَذْكُرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ (67) فَوَرَّبُّكَ لَنُحْشِرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾ (68) [مريم] ؛ قال ابن عاشور : وَالْمُرَادُ بِالْإِنْسَانِ جَمْعُ مِنَ النَّاسِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ ﴿ فَوَرَّبُّكَ لَنُحْشِرَنَّهُمْ ﴾ [مريم: 68] ، فَيَرَادُ مَنْ كَانَتْ هَاتِهِ مَقَالَتُهُ وَهُمْ مُعْظَمُ الْمُخَاطَبِينَ بِالْقُرْآنِ فِي أَوَّلِ نُزُولِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفُ حُذِفَ، أَيِ الْإِنْسَانِ الْكَافِرِ ، كَمَا حُذِفَ الْوَصْفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: 79] ، أَيِ كُلِّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ، فَتَكُونُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ [القيامة : 3، 4] . وَكَذَلِكَ إِطْلَاقُ النَّاسِ عَلَى خُصُوصِ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: 21] إِلَى قَوْلِهِ ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ [البقرة: 23] فَإِنَّ ذَلِكَ خِطَابٌ لِلْمُشْرِكِينَ. وَقِيلَ تَعْرِيفُ الْإِنْسَانِ لِلْعَهْدِ لِلْإِنْسَانِ مُعَيَّنٍ. فَقِيلَ، قَائِلٌ هَذَا أَبِيُّ بْنُ خَلْفٍ، وَقِيلَ: الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ "35.

كما يدل السياق على قصد بعض الأفراد من لفظ الإنسان في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (72) [الأحزاب] . فالإنسان هنا لفظ مجمل ، يحتمل الدلالة على الجنس أو على أحد أفراده ، وهو آدم عليه السلام على قول بعض المفسرين ³⁶ وقيل الكفار والمنافقون ³⁷ ، ويتطلب بيانه النظر في القرائن السياقية والمتأمل فيها يجرم قاطعا بأن المقصود من الإنسان هنا هم الكفار والمنافقون بدليل قرينة انقسام الإنسان في حمل الأمانة المذكورة إلى معذب ومرحوم في قوله تعالى بعده متصلاً به : ﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (73) [الأحزاب] ، " فدل هذا على أن الظلوم الجهول من الإنسان ، هو المعذب والعياذ بالله ، وهم المنافقون والمنافقات ، والمشركون والمشركات دون المؤمنين والمؤمنات . واللام في قوله : (لِيُعَذِّبَ) : لام التعليل وهي متعلقة بقوله : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ) "38.

— إجمال بسبب الاشتراك القواعدي :

قال فاضل السامرائي : " قد تشترك معان متعددة في صيغة واحدة ؛ وذلك كاشتراك اسم المفعول والصيغة المشبهة (فعل) نحو حكيم ، فقد تكون اسم مفعول بمعنى (مُحَكَّم) ، وقد تكون صفة مشبهة من الحكمة بمعنى صاحب حكمة "39 ، والضابط لجواز حمل هذا المشترك على كل المعاني المحتملة هو السياق ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ (27) [القيامة : ٢٧] ، حيث اختلف في لفظ راق هل هو مشتق من الرقية أو من الرقي ؛ أي المعنى : هل من طبيب يرقيه ؟ أو أن الكلام من الملائكة عن روحه من يرقى بها ملائكة الرحمة أم ملائكة العذاب؟ والأول أرجح ، وبيانه ما في السياق من " قرينة دالة على أن الأول أرجح ، لأن قول الملائكة يكون في حق الشخص المتردد في أمره ، وهذا هنا ليس موضع تردد لأن نهاية السياق فيه : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ (31) [القيامة] إلى ما بعده "40 .

— إجمال بسبب تعدّد محامل اللفظ :

لا يُقصد بتعدّد محامل اللفظ الاشتراك المذكور سابقا ، بل اللفظ في نفسه موضوع لدلالة واحدة ، إلا أنّه يحتمل عدّة تقديرات فرضها التركيب الحاوي له ، كلفظ النصيب في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يَتَوَفَّوهُمْ قَالُوا أَإِنَّا مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ (37) ﴾ [الأعراف : ٣٧] . فالنصيب الذي ينالهم يُحتمل أن يكون ما كُتب لهم من أعمار وأرزاق ، ويُحتمل أن يكون حقاً لهم إن كانوا أهل ذمّة ، يقول الرازي : " واعلم أن هذا الاختلاف إنما حصل ، لأنه تعالى قال : ﴿ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ولفظ (النصيب) مجمل محتمل لكل الوجوه المذكورة ⁴¹ . وحمله على الأوّل أولى بقرينة قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يَتَوَفَّوهُمْ ﴾ [الأعراف : ٣٧] ، فهي كالغاية لحصول ذلك النصيب ، "فوجب أن يكون حصول ذلك النصيب متقدماً على حصول الوفاة ، والمتقدم على حصول الوفاة ، ليس إلا العمر والرزق" ⁴² .

— إجمال بسبب الإهام :

قد يكون سبب الإجمال هو الإهام مع العلم أن الإهام أعمّ من الإجمال ، يقول الشنقيطي : " والمبهم أعم من المجمل عموماً مطلقاً ، فكلّ مجمل مبهم وليس كل مبهم مجملاً " ⁴³ ، ومن هنا يمكن أن يسبب الإهام خفاءً في المعنى ⁴⁴ ، والسياق أحد وسائل تعيين المبهم ، يقول السيوطي عن دلالة خليفة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة : ٣٠] ، "هو آدم كما دلّ عليه السياق" ⁴⁵ .

ومثال الإجمال بسبب الإهام قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ (2) ﴾ [ق] ، ولم يتقدّم ما يعيّن المشار إليه ، فهو بهذا مبهم ، ولكنه معيّن بالسياق وهو البعث المفهوم من نذارة الأنبياء وبما بعده من إنكار البعث منهم ، وهو قولهم : ﴿ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ (3) ﴾ [ق] ، يقول الألوسي : "على أن هذا إشارة إلى مبهم وهو البعث ، يفسره ما بعده من الجملة الإنكارية ، ودلّ عليه السياق أيضاً ؛ لأنّه دلّ على أنّ ثمّ منذاراً به ، ومعلوم أنّ إنذار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أوّل كلّ شيء بالبعث وما يتبعه" ⁴⁶ .

وقد يُبهم الاستفهام ويعيّن جوابه في السياق نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ (186) ﴾ [البقرة : ١٨٦]

حيث أجم الاستفهام ، وهو محتمل لعدّة تقديرات جعلته مجملاً ، فهو إمّا أن يكون سؤالاً عن ذات الله أو عن صفاته أو عن أفعاله :

— أمّا ذاته : فيحتمل تقدير السؤال عن البعد والقرب .

— وأمّا صفاته : فمن جهة سماعه الدعاء ، وكيف أذن في الدعاء ، وهل أذن به بجميع أسمائه أو بأسماء معينة ، وهل ندعوه كيفما شئنا أو ندعوه على وجه معيّن .

— أمّا أفعاله : فمن جهة استجابته لدعائنا .

ولكن قرينة (عني) تدلّ على أن السؤال وقع عن الذات لا عن الفعل ، كما يدلّ على هذا كون الجواب فيه القرب والبعد . يقول الرازي : " ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾ يحتمل كل هذه الوجوه ، إلا أنّ حمله على السؤال عن الذات أولى لوجهين

- الأول : أن ظاهر قوله : (عَنِّي) يدلّ على أن السؤال وقع عن ذاته لا عن فعله .
- والثاني أن السؤال متى كان مبهماً والجواب مفصلاً ، دلّ الجواب على أن المراد من ذلك المبهم هو ذلك المعين ، فلمّا قال في الجواب : (فَإِنِّي قَرِيبٌ) علمنا أن السؤال كان عن القرب والبعد بحسب الذات "47" .
- وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا (20) ﴾ الفرقان ، نجد كلا البعضين مبهم ، قال ابن عاشور : " ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ . تَذْيِيلٌ ، فَضْمِيرُ الْخِطَابِ فِي قَوْلِهِ : بَعْضَكُمْ يَعُمُّ جَمِيعَ النَّاسِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ . وَكَلَّا الْبَعْضَيْنِ مِنْهُنَّ يُبَيِّنُهُ الْمَقَامُ ، وَحَالُ الْفِتْنَةِ فِي كَلَا الْبَعْضَيْنِ مُخْتَلِفٌ ، فَبَعْضُهَا فِتْنَةٌ فِي الْعَقِيدَةِ ، وَبَعْضُهَا فِتْنَةٌ فِي الْأَمْنِ ، وَبَعْضُهَا فِتْنَةٌ فِي الْأَبْدَانِ "48" .

— إجمال بسبب إهام جملة الصلة :

مثاله قوله تعالى : ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، حيث ذكر الشنقيطي في ترجمته لتفسيره أضواء البيان أنّ من موارد الإجمال وقوع الإهام في صلة موصول ، ومثّل له بهذه الآية⁴⁹ .

ولعلّ هذا الإجمال قد فتح باب الطعن في شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد أهل الأهواء فيه مرتعا ، وقالوا إنّ ما أخفاه في نفسه صلى الله عليه وسلم وأبداه الله هو وقوع زينب بنت جحش في قلبه ومحبتة لها ، وهي لازالت زوجا لزيد بن حارثة ، ونقل كثير من المفسرين هذا لاغترارهم برواية مقاتل . وهذا مردود بدلالة السياق ، لأنّه تعالى ذكر أنّه سيبيده ، ولم يذكر في الآية مما يدلّ على هذا ، ولا يجوز على الله تعالى كتمانته مع وعده أن يظهره⁵⁰ ، والذي بيّنه السياق هو أنّ ما أخفاه صلى الله عليه وسلم هو أمره تعالى له بالزواج بزينب بعد طلاقها من زيد ، وهو المفهوم من قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، والتحقيق في هذه المسألة ما ذكره القرطبيّ في تفسيره ننقله على طوله لأهميته .

يقول القرطبي : " إنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أوحى الله تعالى إليه أن زيدا يطلق زينب ، وأنّه يتزوجها بتزويج الله إياها ، فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلُق زينب وأنها لا تُطيعه ، وأعلمه أنّه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الأدب والوصية: « اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك »⁵¹ ، وهو يعلم أنّه سيفارقها ويتزوجها ، وهذا هو الذي أخفى في نفسه ، ولم يرد أن يأمره بالطلاق لما علم أنّه سيتزوجها ، وخشي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج زينب بعد زيد وهو مولاه وقد أمره بطلاقها ، فعاتبه الله تعالى على هذا القدر من أن خشي الناس في شيء قد أباحه الله له بأن قال : أمسك مع علمه بأنّه يطلق وأعلمه أن الله أحق بالخشية ؛ أي في كل حال قال علماؤنا رحمة الله عليهم : وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية ، وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراسخين⁵² .

وقال ابن عاشور : " وَالتَّعْبِيرُ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ هُنَا بِالْمَوْصُولِ دُونَ اسْمِهِ الْعَلَمِ الَّذِي يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ لِمَا تُشْعِرُ بِهِ الصَّلَاةُ الْمَعْطُوفَةُ وَهِيَ وَأَنْعَمَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَنْزِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اسْتِعْمَالِ وَلَائِهِ لِحِمْلِهِ عَلَى تَطْلِيقِ زَوْجِهِ ، فَالْمَقْصُودُ هُوَ الصَّلَاةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ وَأَنْعَمَتْ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا أَنَّ زَيْدًا أَخْصَصُ النَّاسَ بِهِ ، وَأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَخْرَصَ عَلَى صَلَاحِهِ وَأَنَّهُ أَشَارَ عَلَيْهِ بِإِمْسَاكِ زَوْجِهِ لِصَلَاحِهَا بِهِ ، وَأَمَّا صِلَةُ أُنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهِيَ تَوْطِئَةٌ لِلثَّانِيَةِ "53" .

— إجمال بسبب الاستثناء المجهول :

ذكر الشيرازي في اللمع أن من الجمل أن يكون اللفظ موضوعا لجملة معلومة إلا أنه دخلها استثناء مجهول كقوله عز وجل: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [المائدة: 1] ، فإنه قد صار مجملا بما دخله من الاستثناء⁵⁴ .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوِّهٍ دَاخِرِينَ ﴾ (87) [النمل] ، فالمستثنى من الفزع جاء بطريق الإجمال ويحتاج إلى بيان ، وهو مبين بقوله تعالى بعدها : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾ (89) [النمل]⁵⁵ .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخَزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْعَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ (98) يونس ، قال ابن عاشور : "وجملة : (لَمَّا آمَنُوا) مستأنفة لتفصيل مجمل معنى الاستثناء"⁵⁶ .

وفي قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [المائدة: 1] ، يقول الرازي : " واعلم أن ظاهر هذا الاستثناء مجمل واستثناء الكلام المجمل من الكلام المفصل يجعل ما بقي بعد الاستثناء مجملا أيضا "⁵⁷ . واختلف المفسرون في تقدير المستثنى ، وهل هو قاصر على بهيمة الأنعام أم على غيرها من الحرمات⁵⁸ . والظاهر من السياق هو استثناء ما ليس من الأنعام من المستثنى ، يقول الطبري : "وأولى التأويلين في ذلك بالصواب، تأويل من قال : عنى بذلك : إلا ما يتلى عليكم من تحريم الله ما حرم عليكم بقوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة : ٣] (الآية). لأن الله عز وجل استثنى مما أباح لعباده من بهيمة الأنعام ما حرم عليهم منها ، والذي حرم عليهم منها ما بيّنه في قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ ﴾ [المائدة : ٣] . وإن كان حرمه الله علينا، فليس من بهيمة الأنعام فيستثنى منها. فاستثناء ما حرم علينا مما دخل في جملة ما قبل الاستثناء، أشبهه من استثناء ما حرم مما لم يدخل في جملة ما قبل الاستثناء"⁵⁹ .

وهذا الإجمال بينه السياق اللاحق عند ابن عاشور فقال : " وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ مِنْ عُمُومِ الذُّوَاتِ وَالْأَحْوَالِ، وَمَا يُتْلَى هُوَ مَا سَيُفْصَلُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: 3]"⁶⁰

— إجمال بسبب التسوية في المعنى :

قد يأتي الكلام مجملا من جهة توهم تساوي مخاطبين في حكم ما ، نحو توجّه مشيئة الله بالهداية في قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (142) [البقرة] ، والكلام عن فريقين غير متساويين ، وهذا من الإجمال الذي يبيّنه السياق لأن المهديّ من الفريقين هو المختص بالاستجابة لأمر من بيده الهداية ، وهو الله تعالى وبما وصف به الفريق الآخر من السفه ، يقول ابن عاشور : "﴿ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ تعريض بأن الذي أمر الله به المسلمين هو الهدى دون قبة اليهود إلا أن هذا التعريض جيء به على طريقة الكلام المنصف من حيث ما في قوله (مَنْ يَشَاءُ) من الإجمال الذي يبيّنه المقام"⁶¹ .

— إجمال بسبب الاحتمال في مرجع الضمير :

ومثاله عود الضمير الظاهر (هو) في قوله تعالى : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ ﴾ [الحج : ٧٨] لاحتمال رجوعه على إبراهيم عليه السلام أو على الله تعالى ، ونص الآية هو : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ

حَرَجَ مَلَّةً أَيْبَكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴿ [الحج : ٧٨] ﴾

وإعمالاً لقاعدة رجوع الضمير إلى آخر مذكور يكون الضمير راجعاً إلى إبراهيم عليه السلام ، ولكن القرائن السياقية تصرف رجوعه على مقتضى هذه القاعدة وذلك لسببين⁶² :

- الأول : قوله تعالى (وَفِي هَذَا) أي في القرآن ، ليكون المعنى هو الذي سماكم المسلمين من قبل ، وفي هذا القرآن سماكم مسلمين أيضاً . لليقين بأن إبراهيم عليه السلام لم يسمهم المسلمين في القرآن .

- الثاني : أن مقتضى السياق يعين رجوع الضمير إلى الله تعالى توحيداً لمرجع الضمائر في كل السياق ، يقول الشنقيطي : " الأفعال كلها في السياق المذكور راجعة إلى الله ، لا إلى إبراهيم فقوله : ﴿ هُوَ اجْتَبَاكُمْ ﴾ ؛ أي الله ، ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ؛ أي الله ، ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ؛ أي الله " .

وفي قوله تعالى : ﴿ ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ (1) بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ (2) ﴾ [ق] ، قال ابن عاشور : " وَضَمِيرُ عَجِبُوا عَائِدٌ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ ، فَمَعَادُهُ مَعْلُومٌ مِنَ السِّيَاقِ أَعْنِي افْتِتَاحَ السُّورَةِ بِحَرْفِ التَّهَجِّيِّ الَّذِي قُصِدَ مِنْهُ تَعْجِيزُهُمْ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ لِأَنَّ عَجَزَهُمْ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِهِ فِي حَالِ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ حُرُوفٍ لُغَتِهِمْ يَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِكَلَامِ بَشَرٍ بَلْ هُوَ كَلَامٌ أَبْدَعَتْهُ قُدْرَةُ اللَّهِ وَأَبْلَغُهُ اللَّهُ إِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ فَإِنَّ الْمُتَحَدِّينَ بِالْإِعْجَازِ مَشْهُورُونَ يَعْلَمُهُمُ الْمُسْلِمُونَ وَهُمْ أَيْضًا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ الْمَعْنِيُّونَ بِالتَّحْدِي بِالْإِعْجَازِ . عَلَى أَنَّهُ سَيَأْتِي مَا يُفَسِّرُ الضَّمِيرَ بِقَوْلِهِ : فَقَالَ الْكَافِرُونَ . وَضَمِيرُ مِنْهُمْ عَائِدٌ إِلَى مَا عَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ عَجِبُوا وَالْمُرَادُ : أَنَّهُ مِنْ نَوْعِهِمْ أَيْ مِنْ بَنِي الْإِنْسَانِ " ⁶³ .

- إجمال بسبب الإيجاز :

قد يكون الإجمال بسبب الإيجاز نحو قول الله تعالى على لسان موسى عليه السلام ﴿ فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ (13) ﴾ [الشعراء] ، بعد أمره تعالى له بقوله : ﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (10) ﴾ [الشعراء] ، وسبب الإجمال احتمال فهم كلام موسى على أنه يطلب الإعفاء من الذهاب إلى فرعون ، بمعنى أرسل هارون عوضاً عني ، والدليل على أنه لم يتعلل هو وقوع طلبه (فأرسل) معترضاً بين ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ (12) ﴾ [الشعراء] ، و ﴿ وَيَضِيقُ صُدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي ﴾ [الشعراء : ١٣] ، من جهة وبين ﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ (14) ﴾ [الشعراء] من جهة أخرى . يقول الألوسي : " فأذن هذا بتعلقه بها ولو كان تعللاً لآخر ⁶⁴ ليكون مقصوده فيما سأل أن يقع ذلك الذهاب على أقوى الوجوه في الوصول إلى المراد ⁶⁵ .

وقال ابن عاشور : " فَقَوْلُهُ هُنَا فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ مُحْمَلٌ بَيِّنُهُ مَا فِي آيَةِ الْآخِرَى فَيَعْلَمُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ هُنَا إِيجَازًا . وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ : فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ عِوَضًا عَنِّي . وَإِنَّمَا سَأَلَ اللَّهُ الْإِرْسَالَ إِلَى هَارُونَ وَلَمْ يَسْأَلْهُ أَنْ يُكَلِّمَ هَارُونَ كَمَا كَلَّمَهُ هُوَ لِأَنَّ هَارُونَ كَانَ بَعِيدًا عَنْ مَكَانِ الْمُنَاجَاةِ . وَالْمَعْنَى : فَأَرْسِلْ مَلَكًا بِالْوَحْيِ إِلَى هَارُونَ أَنْ يَكُونَ مَعِيَ " ⁶⁶ .

- إجمال بسبب الاشتراك التركيبي :

قد يكون الإجمال ناشئاً عن احتمال التركيب لأكثر من توجيه ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْمُودَ أَوْ يَعْمُودَ الَّذِي بِيَدِهِ عِقْدَةُ النَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (237) ﴾ [البقرة] .

فقد اختلف المفسرون حول المقصود بقوله (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ) بين قائل أنه الزوج وقائل أنه وليّ البكر ، وأطال الطبري في النقل عن الفريقين ، مرجحاً رأي من قال بأنه الزوج⁶⁷ . إلا أن السياق يدل على القول الآخر للقارئ الآتية :

- أولاً : حق الزوجة هو نصف المهر ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، فإذا كان العفو من الزوج لحمل على أنه أعطاها المهر كله ، وعفوه محمول على النصف الزائد عن حقها ، وتسمية الزيادة على الحق عفواً فيه نظر كما قال الزمخشري⁶⁸ .

- ثانياً : الخطاب كان موجّهاً إلى الأزواج في (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ) و(تَمْسُوهُنَّ) و(فَرَضْتُمْ) ، ثم تحوّل إلى الغيبة في (يَعْفُونَ) و (يَعْفُو) ، فلو كان الخطاب للأزواج لكان مقتضى الظاهر أن يكون (أو تعفوا)⁶⁹ ، ولا يرد على هذا أنه جاء بعدها (وَأَنْ تَعْفُوا) ؛ لأن القرينة اللاحقة لها تدل على أن الخطاب فيها للجميع وهي (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) .

- إجمال بسبب تعذر إجراء الكلام عن ظاهره :

قال تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ (41) ﴾ [غافر] ، في هذه الآية نجد الدعوة إلى النار كلاماً مجملاً ومستشكلاً حمله على ظاهره ، إلا أن السياق دلّ على المقصود منه ، ويبيّن أن الدعوة منصرفة إلى التلبس بالأسباب الموجبة إلى النار ، وهو في قوله تعالى : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ ﴾ [غافر : ٤٢] ، والمعنى : "تدعونني للكفر بالله وإشراك ما لا أعلم مع الله في الإلهية"⁷⁰ .

- إجمال بسبب خفاء الماهية والكيف :

يتمثل هذا الإجمال في كون اللفظ تتجاذبه عدّة احتمالات من جهة كنهه وكيفية تحقّقه كلفظ الحق الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا (33) ﴾ [الإسراء] . فاستثناء القتل بالحق يحمل ؛ لعدم ورود مفهوم هذا الحق وكيف يكون القتل حقاً ؟ . ولتصوّر اتساع أنواع القتل المباح ، وبالنظر في السياق يُرفع الإجمال ، ويُفسّر بقوله تعالى : وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا ، فيحمل الحق حينئذٍ على القصاص من القاتل الظالم ، يقول الرازي : " ثم إنّه تعالى قال : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا ﴾ ؛ أي في استيفاء القصاص من القاتل ، وهذا الكلام يصلح جعله بياناً لذلك الحمل ، وتقريره كأنه تعالى قال : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [الإسراء] ، وذلك الحق هو أن من قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً في استيفاء القصاص . وإذا ثبت هذا وجب أن يكون المراد من الحق هذه الصورة فقط ، فصار تقدير الآية : ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا عند القصاص ، وعلى هذا التقدير فتكون الآية نصاً صريحاً في تحريم القتل إلا بهذا السبب الواحد ، فوجب أن يبقى على الحرمة فيما سوى هذه الصورة الواحدة"⁷¹ .

وبسبب الحال وجه ابن عاشور إجمال الماهية في هذه الآية باستحضار ما كان معروفاً أيام نزول الآية فقال : "وَاسْتَشْنِي مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ الْقَتْلُ الْمُصَاحِبُ لِلْحَقِّ، أَيِ الَّذِي يَشْهَدُ الْحَقُّ أَنَّ نَفْسًا مُعَيَّنَةً اسْتَحَقَّتِ الْإِعْدَامَ مِنَ الْمُجْتَمَعِ، وَهَذَا مُجْمَلٌ يُفَسِّرُهُ فِي وَقْتِ التَّزْوِيلِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ أَحْكَامِ الْقَوَدِ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ"⁷² .

- إجمال بسبب عموم النفي :

يتمثل هذا الإجمال في تصوّر شمول النفي على مقتضى ظاهر التركيب ، وهو غير منفيّ في حقيقة الأمر نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَى مَا أَنهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ [هود : ٨٨] ، فعموم النفي هنا يحمل

؛ لأنه ينهاتهم عن أشياء هي عينها محال للمخالفة ، وبالنظر إلى قوله تعالى : ﴿ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ ؛ يتبين أن المخالفة مقصورة على أضرار الإصلاح ، لا لتأسيسها على مجرد المخالفة⁷³ .

أخيرا نقول : إن المطلع على المدونات التفسيرية يكاد يجزم بأن أصحابها قد تنبهوا إلى الأسس التي تقوم عليها النظرية السياقية ، يظهر ذلك جليا عند استعراض النصوص والأمثلة التي وصلتنا ، وعند استقراء الممارسة التفسيرية في البحث عن المعاني القرآنية ، واستنباطها لاسيما المجملات منها . فكانت لآرائهم أهمية قصوى بوصفها تُشكّل إحدى وأهم الإرهاصات المؤسسة للمنهج السياقي .

ومن خلال هذه النماذج القرآنية التي عرضناها يمكننا أن نستشفّ محورية السياق في بيان دلالات المجملات باختلاف مواردها عند علماء التفسير .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

والحمد لله رب العالمين

الإحالات

¹ ابن فارس أحمد ، معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام محمد هارون ، لبنان دار الفكر ، ط 1399هـ - 1979م ، ج 3 ص 117 . و الزمخشري جار الله ، أساس البلاغة ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1419 هـ - 1998م ، ج 1 ، ص 484 . و ابن منظور محمد بن مكرم ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي مصر ، القاهرة ، دار المعارف ، ط 1 ، (د ت ط) ، مج 3 ص 1987 . ج 3 ص 2154 . و الجوهري إسماعيل ، الصحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط 4 1990م ، باب القاف ، فصل السين ، ص 1499 .

² الفيروزآبادي مجد الدين ، القاموس المحيط ، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة 1301 ، 1399هـ - 1979م ، ج 3 ص 240 . ابن منظور ، مرجع سابق ، مج 3 ص 2154 . مج 3 ص 2154 . وينظر : الأزهرى أبو منصور ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي النجار ، مصر ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1384هـ - 1964م ، ج 9 ص 232 .

³ ابن منظور ، مرجع سابق ، مج 3 ص 2154 . وينظر : الأزهرى ، مرجع سابق ، ج 9 ص 232.

⁴ ابن منظور ، مرجع سابق ، مج 3 ص 2154 .

⁵ هذا تعريف للسياق موجود في الموسوعة المسماة Encyclopédie AXIS ، نقلا عن مقال لمحمد إقبال عروي السياق في الاصطلاح التفسيري ، مفهومه ودوره الترجيحي ، مجلة الإحياء المغربية ، العدد 26 ، شوال 1428 هـ - نوفمبر 2007م ، ص 79 بتصرف يسير .

⁶ التعريف لعبد الحكيم القاسم في رسالته دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير - دراسة نظرية تطبيقية من خلال ابن جرير الطبري - وهي رسالة ماجستير نوقشت بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، ص 61 .

⁷ يوسف العيساوي ، أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية ، لبنان ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ط 1 ، 1423 هـ - 2002م ، ص 388 .

⁸ الكناي أشرف بن محمود ، الأدلة الاستثنائية عند الأصوليين ، الأردن ، عمان ، دار النفائس ، ط 1 ، 1425هـ - 2005م ، ص 220.

⁹ فهد الشتوي ، دلالة السياق وأثرها في توجيه التشابه اللفظي في قصّة موسى عليه السلام ، دراسة نظرية تطبيقية رسالة ماجستير نوقشت بجامعة أم القرى سنة 2005م ، ص 27 .

¹⁰ تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب ، مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط 1 ، 1427 هـ - 2006م ، ج 2 ص 65 .

¹¹ ينظر شرح هذا التعريف ومبررات اختياره أطروحة الدكتوراه للباحث الموسومة — : نظرية السياق في النص القرآني ، التي نوقشت في الثالث من شهر جوان سنة 2014م ، بكلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ، ص 38.

¹² ابن فارس ، مرجع سابق ، ج 1 ص 481.

¹³ الشوكاني محمد بن علي ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق أحمد عزو عناية ، قدم له خليل الميس وولي الدين صالح فرفور ، سورية ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1419هـ - 1999م ، ج 2 ص 13.

- ¹⁴ الأمدي أبو الحسن ، الإحكام في أصول الأحكام ، تحقيق سيد الجميلي ، لبنان ، بيروت دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1404هـ .، ج 3 ص 13.
- ¹⁵ الرازي فخر الدين ، مفاتيح الغيب ، لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 1421هـ - 2000 م ، ج 6 ص 83.
- ¹⁶ السيوطي جلال الدين ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها تحقيق فؤاد علي منصور ، لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1998م ، ج 1 ص 292. بتصرف يسير.
- ¹⁷ الباقلائي أبو بكر ، التقريب والإرشاد ، تحقيق عبد الحميد بن علي أبو زنيد ، لبنان ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ط 2 ، 1418 هـ - 1998م ، ج 1 ص 422.
- ¹⁸ الباقلائي ، مرجع سابق ، ج 1 ص 422 .
- ¹⁹ كالخليل وسبيويه والأصمعي والمبرد وابن فارس والسيوطي وغيرهم ، ينظر : عبد العال سالم مكرم ، المشترك اللفظي في الحقل القرآني ، لبنان ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1417 هـ - 1996م ، ص 18.
- ²⁰ ابن عادل الدمشقي ، اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1419 هـ - 1998 م ، ج 2 ص 87 .
- ²¹ نفسه ، ج 9 ص 303 .
- ²² ينظر : البيضاوي ناصر الدين ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن مرعشلي ، لبنان ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، (د ت ط) . ، ج 4 ص 9 . والبغوي الحسين ، معالم التنزيل ، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة خيمرية وسليمان مسلم الحرش ، السعودية ، الرياض ، دار طيبة ، 1409 هـ ، ج 5 ص 226 .
- ²³ ينظر : محمد بن زيلعي هندي ، القرائن وأثرها في التفسير ، السعودية ، دار كنوز إشبيلية ، ط 1 ، 1430 هـ - 2010 م ، ص 88.
- ²⁴ ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، تونس ، تونس العاصمة ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، 1997م ، ج 16 ص 89.
- ²⁵ ينظر : مساعد الطيار بن سليمان ، التفسير اللغوي للقرآن الكريم ، لبنان ، بيروت ، دار ابن الجوزي ، ط 1 ، 2002م ، ص 467.
- ²⁶ ينظر : الطبري ابن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، لبنان ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ط 1 ، 1420 هـ - 2000م ، ج 18 ص 48 .
- ²⁷ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 27 ص 322.
- ²⁸ مساعد الطيار ، مرجع سابق ، ص 470.
- ²⁹ الفراء أبو زكرياء ، معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، لبنان ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1403 هـ - 1983م ، ج 3 ص 242 .
- ³⁰ نقله عن الحسن البصري وعطية العوفي . ينظر الطبري ، مرجع سابق ، ج 24 ص 256.
- ³¹ الطبري ، مرجع سابق ، ج 24 ص 257.
- ³² التهانوي محمد علي ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق علي دحروج ونقل النص الفارسي للعربية عبد الله الخالدي ، لبنان ، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط 1 ، 1996م ، ج 1 ص 523 ، وهو مصطلح منطقي يقابله لفظ التشكيك ؛ وهو " كون اللفظ موضوعا لأمر عام مشترك بين الأفراد لا على السواء ، بل على التفاوت " ، ينظر : التهانوي ، نفس المرجع ، ج 1 ص 447.
- ³³ الزركشي ، البحر المحيط ، دار الكتي ، ط 1 ، 1414هـ - 1994م ، ج 1 ص 80.
- ³⁴ الشوكاني ، فتح القدير ، دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب - دمشق ، بيروت ، ط 1 ، 1414 هـ ، ج 3 ص 177 .
- ³⁵ ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 16 ص 144.
- ³⁶ ينظر : تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير تحقيق: سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 1420هـ - 1999 م ، ج 6 ص 488 . ، وابن عطية ابن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، عبد السلام عبد الشافي محمد ، لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1413هـ - 1993م ، ج 4 ص 402 . والطبري مرجع سابق ، ج 30 ص 336 . والبغوي ، مرجع سابق ، ج 6 ص 381.
- ³⁷ ينظر : الشنقيطي محمد الأمين ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، السعودية ، مكة المكرمة ، دار عالم الفوائد ، ط 1 ، 1426هـ ، ج 6 ص 667.
- ³⁸ الشنقيطي ، مرجع سابق ، ج 6 ص 667. وينظر : محمد بن زيلعي هندي ، مرجع سابق ، ص 95.
- ³⁹ فاضل السامرائي ، الجملة العربية والمعنى ، لبنان ، بيروت ، ابن حزم ، ط 1 ، 1421هـ - 2000م ، ص 170.

- ⁴⁰ الشنقيطي ، مرجع سابق ، ج 8 ص 684. والتفسير لعطية سالم في التتمة ، فلا يخفى عليك هذا .
- ⁴¹ الرازي فخر الدين ، مفاتيح الغيب ، ج 14 ص 59 .
- ⁴² نفسه .
- ⁴³ الشنقيطي ، مرجع سابق ، ج 1 ص 39.
- ⁴⁴ ينظر : محمد بن زيلعي هندي ، مرجع سابق ، ص 99.
- ⁴⁵ السيوطي جلال الدين ، مفحمت الاقران في مبهمات القرآن ، تحقيق إباد خالد الطّباع ، لبنان ، بيروت ، ط 2 1409 هـ - 1988 م ، ص 39.
- ⁴⁶ الألوسي شهاب الدين ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، غنيت بنشره وتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية ، لبنان ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط 2 (د ت ط) ، ج 26 ص 172.
- ⁴⁷ الرازي فخر الدين ، مفاتيح الغيب ، ج 5 ص 81.
- ⁴⁸ ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 18 ص 344.
- ⁴⁹ الشنقيطي ، مرجع سابق ، ج 1 ص 15 .
- ⁵⁰ الثعلبي أبو إسحاق ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1422 هـ - 2002 م ، ج 8 ص 48 .
- ⁵¹ الحديث أخرجه البخاري عن أنس بن مالك ، كتاب التوحيد ، يُنظر : البخاري محمد بن إسماعيل ، صحيح الجامع المختصر ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، لبنان ، بيروت ، دار ابن كثير ودار اليمامة ، ط 3 ، 1407 هـ - 1987 م ، ج 6 ص 2699 . رقم : 6984.
- ⁵² القرطبي محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، لبنان ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1427 هـ - 2006 م ، ج 14 ص 189 ، 190 .
- ⁵³ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 22 ص 31.
- ⁵⁴ الشيرازي أبو إسحاق ، اللمع في أصول الفقه ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 2 ، 2003 م - 1424 هـ ، ص 50.
- ⁵⁵ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 20 ص 46.
- ⁵⁶ نفسه ، ج 11 ص 289.
- ⁵⁷ الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج 11 ص 101.
- ⁵⁸ ابن كثير ، مرجع سابق ، ج 2 ص 8 .
- ⁵⁹ الطبري ، مرجع سابق ، ج 9 ص 456 ، 457.
- ⁶⁰ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 6 ص 78.
- ⁶¹ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 2 ص 12.
- ⁶² الشنقيطي ، أضواء البيان ، ج 5 ص 819.
- ⁶³ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 26 ص 286.
- ⁶⁴ الألوسي ، مرجع سابق ، ج 19 ص 65.
- ⁶⁵ الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج 24 ص 107.
- ⁶⁶ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 19 ص 107.
- ⁶⁷ الطبري ، مرجع سابق ، ج 5 ص 146 وما بعدها .
- ⁶⁸ الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ص 315.
- ⁶⁹ ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 2 ص 464.
- ⁷⁰ نفسه ، ج 24 ص 153.
- ⁷¹ الرازي فخر الدين ، مفاتيح الغيب ، ج 20 ص 160 .
- ⁷² ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 15 ص 92.
- ⁷³ ينظر : ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 12 ص 145 .